1985/1/21-0002a-2

الكفاح العربي ١٩٨٥/١/٢١

لبنان

لجنة المخطوفين وحوار الطرشان

■ «أمل» تعتبر الاعتراف بالعدد الحقيقي للمفقودين والمخطوفين هو المدخل الحقيقي لحل الازمة و«القومي» لا يقبل الا بالمبادلة ■ التقدمي يحمل «القوات» المسؤولية ومصير قتلى حرب الجبل.. و«القوات» تؤكد أن كل الموجودين لديها «اوقفوا لاسباب امنية»!

■ بعدما عادت قضية المخطوفين والمفقودين الى واجهة الاحداث بعد انتحار نايفة نجار حماده وقفل المعابر بين شطري بيروت، حاول مجلس الوزراء تنفيس غضبة الاهالي والحيلولة دون تفاعل قضيتهم، فشكل لجنة جديدة تمثل فيها ذوو المخطوفون، وضمت ممثلين عن الاحزاب المعنية.

ومنذ تشكيل اللجنة، طرح اكثر من سؤال، وترددت اكثر من علامة استفهام حولها: هل هي قادرة فعلا على ايجاد حل شامل لهذه القضية التي يتفق الجميع على ضرورة حلها؟.. هل تكفي النيات الحسنة لمعرفة مصير اكثر من الفي مفقود او مخطوف او محتجز؟.. هل يكون مصير هذه اللجنة كمصير اللجان الاخرى التي شكلها مجلس الوزراء، فغرقت في دوامة التناقضات السياسية والفكرية؟..

«الكفاح العربي» التقت بممثلي حركة «أمل» والحزبين التقدمي الاشتراكي والسوري القومي الاجتماعي و«القوات اللبنانية» في اللجنة، في محاولة لايجاد قاسم مشترك يمكن الانطلاق منه لايجاد حل لهذه القضية المتفجرة، فكانت ردودهم ابلغ دليل على ان ما يجري داخل اللجنة - وخارجها - حوار طرشان، خصوصا عندما يؤكد ممثل «القوات اللبنانية» ان كل الموجودين لدى الكتائب «اوقفوا لقضايا امنية فقط»، و«ان القوات لم تقدم مرة على خطف شخص ما كردة فعل»!

وفيما يلي عرض لاقوال ممثلي اللجنة:

□ □ «أمل»: المعتقلون لدينا من المقاتلين

■ قال السيد أحمد بعلبكي، ممثل حركة «أمل»:

الواقع ان حركة «أمل» لم تقدم اصلا اقتراحات محددة حول هذه القضية الوطنية والانسانية، ولكنها تتحرك للمساعدة في الحل، عبر اللجنة التنفيذية التي شكلها مجلس الوزراء، ومن خلال حسن النيات وتقدير المشاعر الانسانية عند اهالي المخطوفي وكل الاطراف، تمهيدا لحل هذه القضية حلا جذريا، لانها لا يمكن ان تحل بشكل جزئي، او باطلاق بعض المخطوفين واحتجاز البعض الاخر، انا استغرب هكذا طرح من قبل احد الافرقاء، لانه يدل عن سوء النيات. لقد ذهبنا الى هذه اللجنة لكي نصفي نياتنا، ولننهي هذه القضية التي اذا استمرت، ستشكل الصاعق المهيأ في اي وقت للانفجار، بحيث لا يرحم احدا من الاطراف. نحن تنفيذيون، ولا علاقة لنا بالامر، لا من قريب او من بعيد. وأهل المخطوفين هم المعنيون بهذه القصة.

نحن نرى ان تصفية النيات، والاعتراف باسماء كل المخطوفين والمفقودين، سيشكل المدخل الحقيقي لهذه القضية الانسانية..

وبالنسبة الى حركة «أمل»، وردا على سؤالك، فاننا نشكك ايضا ببعض اللوائح المقدمة، خصوصا ان لدينا معلومات تشير الى ان هناك اعدادا اكثر بكثير مما قدمته «القوات اللبنانية»، والغرض من اخفاء هذا العدد لا يساعد في حل هذه القضية.

اننا في حركة «أمل» نعتبر ان ابشع ما واجهنا في هذه الحرب هو موضوع الخطف. ومن هنا نؤكد اننا لم نقم ومنذ عام ١٩٧٥ بأي عملية خطف او احتجاز للناس، الموقوفون لدى الحركة كلهم احتجزوا بعد حرب الجبل والضاحية، وكلهم من المقاتلين الذين كانوا في البستهم العسكرية، وقد اضطررنا لتوقيفهم حفاظا على سلامة اناس آخرين احتجزوا لدى الطرف الاخر. وللاسف، هذا هو منطق الحرب. وانا اتحدى ايا كان ان يقول ان حركة «أمل» اساءت لهؤلاء، فنحن لم نخف اسم محتجز واحد، وسمحنا لكل اهاليهم بزيارتهم وتقديم الطعام لهم ورؤيتهم دائما.

اننا نلتزم بكل ما ستقره اللجنة، بالاتفاق مع اهالي المخطوفين، لاننا لا يمكن ان نفرض اي قرار على اهالي المخطوفين، بل هم الذين يفرضون الحل من اجل قضيتهم الانسانية. ونأمل ان تظل هذه القضية في اطارها العام، وعدم تجزئتها بين مخطوفين من بيروت الشرقية او الغربية، فنحن نسعى لاطلاق سراح جميع المخطوفين والمحتجزين لدى كل الاطراف، واشدد على ضرورة عدم تجزئة هذه القضية من قبل كل الاطراف.

□ □ التقدمي: اللجنة عاجزة عن ايجاد الحلول

■ وقال السيد سعيد ضاوي ممثل الحزب التقدمي الاشتراكي في اللجنة:

الواقع ان الحزب لم يقدم اقتراحات محددة، لاننا نعتبر ان القضية تتعلق مباشرة باهالي المخطوفين والهيئة التي تمثلهم، والتي انبثقت من خلال نضالاتهم للافراج عن ابنائهم او آبائهم حتى وصل هذا النضال الى شكله المنظم والمحدد.

امام هكذا وضع منظم وواضح الاهداف، ومن خلال الاطار الانساني لهذه القضية، نحن، كحزب، ننطلق منخلال موقف اهالي المخطوفين. وهنا، اود ان أرد على الابواق الكتائبية فيما يتعلق بمسألة تعاطي الحزب التقدمي الاشتراكي مع هذه المسألة فأقول ان عمليات الخطف بلغت القمة في اثناء الاجتياح الاسرائيلي والهيمنة الكتائبية، عندما كان الكتائبيون يقتحمون بيوت الناس ببطاقات مزورة وغير مزورة من الامن العام ومن الاجهزة الرسمية كافة، ويعتقلون الناس عشوائيا.. في تلك الفترة برزت قضية اهالي المخطوفين واخذت ابعادها الحقيقية، وتطورت وتفاعلت بعد حرب الجبل و٦ شباط (فبراير)، واخذت اوضاعها التصعيدية في ظل ما يراه اهالي المخطوفين من بداية حلول للاوضاع العامة، بينما قضيتهم ميتة الى حد ما.

من هذا المنطلق كانت قمة التحرك بعد انتحار نايفة نجار حماده التي اعتبرت ان حزب جوزيف الهاشم خطف ابنها، وان ابنته عجلت بقتلها.. ومما يؤسف له انهم خلقوا لجنة في المنطقة الشرقية لتطالب بالمخطوفين، بينما هي في الواقع لجنة لاهالي قتلى حرب الجبل، وليس اكثر من ذلك.. انها لجنة تمثل من كان يحارب في الجبل وقتل هناك، انه تعاط خاطىء وتزوير للحقائق.. ان ما لدى القوى والاحزاب الوطنية من محتجزين كتائبيين معروفون تماما، هناك ستة كتائبيين لدى الحزب السوري القومي تم اسرهم في منطقة ضهور الشوير، وهم مقاتلون كتائبيون، يحتجزهم الحزب من اجل الافراج عن كوادره وعناصره لدى حزب الكتائب. وهناك لدى اخواننا في حركة «أمل» ٢٤ عنصرا كتائبيا من «القوات اللبنانية»، وليسوا من الاهالي.

الفارق كبير وشاسع بين من تحتجزه الكتائب على الحواجز، من خلال الانتماء الطائفي لابناء الشعب اللبناني، وبين احتجاز مقاتلين من «القوات اللبنانية».. نحن متأكدون من ان «القوات اللبنانية» قتلت من احتجزته من عناصر الحزب التقدمي او «أمل» او «القومي» او اي فصيل وطني اخر، وبالتالي، فان من لديها الان هم من الاهالي، وبعضهم من العجزة، وممن لا علاقة لهم، وبالتالي وتحديدا هم محمديون.

تصور ان يقول الكتائبي ديب انسطاس امام اللجنة انه لا يوجد لديهم مخطوفون، بينما يوجد موقوفون، ما هذا التلاعب على الالفاظ، وفي هذه المرحلة؟ انه تهرب.. وحقيقة الامر، ومن خلال مسؤولية «القوات اللبنانية» والحكم، هناك تمييع للاجتماعات.. تمييع واضح حتى من خلال وجود ديب انسطاس نفسه في اللجنة، وهو المسؤول الاول عن عمليات الخطف.. ان حضوره استفزازي، ويعالج الامور باستفزازية وتحديات لاهالي المخطوفين.

ان اتهامهم للحزب التقدمي بان هناك ١٤٠٠ مفقود اثناء حرب الجبل، فهم يتحملون مسؤولية مصير هؤلاء، و«القوات اللبنانية» هي التي جنت عليهم كما جنت على كل الابرياء في كل الاراضي اللبنانية، من خلال تعاملهم بسياسة العصا الغليظة مع كل الناس، فكانت ردة الفعل قوية، ولم تكن ردة اشتراكية فقط، بل ردة شعبية ووطنية.

نحن كحزب، نرفض المجازر وكل وسائل الخطف، ولكن لا بد من مواجهة الكتائب ومشروع الكتائب، وما جرى ويجري، ان لجهة قضية المخطوفين او غيرها، ليس سوى احد افرازات المشروع الكتائبي الذي نواجهه.

□ □ «القوات»: مع اطلاق الجميع فورا وبلا شروط

■ وقال السيد ديب انسطاس ممثل «القوات اللبنانية»:

نحن في حزب الكتائب و«القوات اللبنانية» حددنا موقفا من هذه القضية اكثر من مرة، وفي اجتماعات لجنة المخطوفين، واذعنا بيانا بهذا الخصوص مؤخرا.

نحن مع اطلاق سراح كل المخطوفين والمحتجزين دون استثناء، لدى كل الاحزاب والتنظيمات، وبلا قيد او شرط، لان هذه القضية اصبحت قضية انسانية تستلزم حلا سريعا. كفى الانسان اللبناني ما عانى خلال السنوات العشر الماضية من ويلات القلتان الامني والتجاوزات وعدم الاستقرار، وان الاوان لان يعيش الانسان اللبناني حرا في وطنه، لا يعترضه حاجز خطف من هنا وحواجز نفسية من هناك. فحرية اللبناني يجب الا تتوقف عند المتحف او البربير او السوديكو او الرينغ بفعل عوامل نفسانية افرزتها الحرب، او نتيجة حاجز طيار في هذه

1985 0121-0002 b-ت

اهالي المخطوفين: المطلوب اعادة ابنائهم

المنطقة او تلك، ذلك لان احتجاز حرية المواطن جريمة اقوى وافدح من جريمة القتل.

ان كل الموجودين عندنا، اوقفوا لقضايا امنية فقط، ولم نقدم مرة على خطف شخص ما كردة فعل على خطف شخص اخر في المنطقة المقابلة، لان هدفنا الاساسي هو الانسان اللبناني، ايا كانت طائفته او انتماءاته الحزبية. فنحن لا تهمنا اعمالنا بقدر ما تكون هذه الاعمال مثمرة للبنان، وللمصلحة اللبنانية العليا.

ان ما يقال من ان لدينا ٩٤ مخطوفا من اصل ٢٦٠٠ غير صحيح اطلاقا. فقضية المخطوفين استغلت على اكثر من صعيد، كما ان بعض المواطنين اعتقدوا ان قضية المخطوفين تحولت الى قضية استمارات وتعويضات.

لقد قدمنا لائحة باسماء كل الموجودين عندنا، اطلع عليها كل اعضاء اللجنة، وذلك انطلاقا مما يشاع من ان الحزب التقدمي الاشتراكي صفى كل المخطوفين لديه. كما قدم الحزب القومي لائحة بستة اسماء، وحركة «أمل» قدمت لائحة بثلاثين اسما. كما يوجد مخطوفون مسيحيون في البقاع. نحن لا نحبذ استغلال الانسانية بهذا الشكل من اجل اهداف سياسية معينة. فاحدى المنظمات تدفع لبعض الاهلين الاموال للنزول الى الشوارع وقفل الطرقات واثارة الفتن!.. فقتل الاسرى والمخطوفين لا يبرره اي منطق، ولا يقبله اي عقل، كما ان الاعمال التي قام بها الحزب الاشتراكي ليس لها اي مبرر، مع العلم ان هناك حتى اليوم سجونا هائلة في الشوف وعاليه تضم الابرياء من المواطنين.

اكرر وللمرة الالف، ان موقفنا ما زال واضحا بهذا العدد، وهو اطلاق فوري لجميع المحتجزين من دون قيد او شرط، لان اللبناني، اي لبناني، ينتمي الى هذه الارض والى العائلة اللبنانية الواحدة.

□ □ القومي: سنعامل «القوات بالمثل»

■ وقال السيد محمد سليم ممثل الحزب السوري القومي الاجتماعي في اللجنة:

ان تعاطينا مع قضية المخطوفين ليس شأنا حزبيا، بمعنى ان هذه القضية تمس الالوف من الناس، ونحن معنيون بقضيتهم. اما في الاطار المباشر، فان لدينا العشرات من رفاقنا وكوادرنا، اختطفوا على ايدي الكتائب، ولا يزال مصيرهم مجهولا، مما رتب علينا ان نلجأ الى احتجاز بعض الكتائبيين في سبيل الضغط للافراج عن رفاقنا وعن المخطوفين كافة.

في السابق، تمت بعض عمليات التبادل، ولكن وفي الاونة الاخيرة، وبعد ان اخذت هذه القضية حجمها الوطني، وتحسسا منا بمسؤوليتنا، شاركنا في هذه اللجنة من أجل حل هذه القضية، رغم اننا لسنا معنيين مباشرة، باعتبار اننا لم نقدم على خطف مواطن او بريء، وكل ما في الامر ان لدينا بعض المحتجزين الكتائبيين، كانوا في اماكن وطنية، او في اماكن اوصلتهم اليها القوات الاسرائيلية الغازية.

ونحن في الحزب، كنا اصحاب رأي واضح، وهو انه يجب ان يتحدد مصير كل فرد من المخطوفين، بحيث ان هناك مجموعة من الاطراف معنية بهذا الامر، والطرف الاساسي الاول والمعني مباشرة هو «القوات اللبنانية»، باعتبارها الجهة المتهمة من قبل الشعب اللبناني باخفاء عدد كبير من ابنائه، والحل الذي اقترحناه هو ان تقوم اللجنة بدراسة استمارات كل المفقودين، فردا فردا، واعطاء اجوبة حقيقية ومسؤولة عن كل منهم، في ضوء المعلومات التي ترد في الاستمارة، وبنتيجة هذه الابحاث، يتم اعداد محضر شامل، يجيب عن كل الاسئلة المطروحة حول مصير الفي انسان مفقود، وعلى ضوء الخلاصات يتخذ القرار المناسب.

لقد لاحظنا من خلال الجلسة الاولى تهرب «القوات اللبنانية» من تحمل مسؤولياتها، على عكس التجاوب الذي ابدته بقية الاطراف الممثلة في اللجنة، وكانت ملاحظاتنا في محلها، باعتبار ان مندوب «القوات اللبنانية» كان مصرا على الرقم الذي قدمه من خلال لائحة تضم ٦٤ اسما فقط من اصل حوالى الالفين. وبين هؤلاء من هم غير لبنانيين، ولا يشكلون ٣ بالمئة من عدد المخطوفين.

ومن ثم لجأ مندوب «القوات اللبنانية» الى ربط قضية المخطوفين كأفراد، بقضايا عامة، مثل حرب الجبل وغيرها، والتي من خلالها سقط ضحايا ابرياء وغير ابرياء، ولجأ الى تنظيم لائحة مضادة تضم اسماء بضع مئات من مفقوديهم في حرب الجبل، كمحاولة للتنصل من مسؤوليتهم في حرب الجبل وبالتالي تقديم رقم امام رقم للتمويه.

اننا معنيون بمواجهة هذه المناورات بالحذر المطلوب، ونحن نطالب باطلاق جميع المخطوفين.

بالنسبة الينا كحزب، لدينا عشرات من الكوادر والرفاق المحتجزين، ونستطيع تقديم كل المعلومات عن عمليات خطفهم واماكن احتجازهم، وحتى اسماء الذين قاموا بعمليات الخطف هذه، ومن هنا نحن نقرر مصير المحتجزين من خلال تجاوب الطرف الاخر.

اخيرا، لا بد من الاشارة الى انه بعد الاجتياح الاسرائيلي، حصلت عمليات خطف عديدة، وفُقد العشرات على ايدي اجهزة رسمية، وهذه الاجهزة معنية بالاجابة عن مصير هؤلاء. ونحن أثرنا هذا الموضوع امام اللجنة، وقدمنا مذكرات رسمية حول هذه القضية، ولدينا دلائل وشهادات حول قيام هذه الاجهزة بتسليم بعض المعتقلين الى اجهزة «القوات اللبنانية».. لدينا شهود احياء استطعنا ان نفرج عنهم بالتبادل، مستعدون للشهادة بذلك. ■ ■

اعداد: رفيق نصرالله